

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثالثة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 1-3 يوليو 2009

ASSEMBLY/AU/12 (XIII) REV.1

التقرير المرحلي
عن تنفيذ مقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات
رقم 240 بشأن قضية حسين هبري

—

أولاً - مقدمة:

1- وافق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالإتحاد الأفريقي من خلال مقرره رقم (XII) ASSEMBLY/AU/DEC.240 حول قضية حسين هبري الصادر في فبراير 2009 في أديس أبابا في إثيوبيا، ضمن جملة أمور أخرى، على ما يلي:

4. ينظر في قيام الاتحاد الأفريقي بإعداد واعتماد الميزانية النهائية

الخاصة بالقضية بالتعاون مع جمهورية السنغال والإتحاد الأوروبي.

5. يناشد كافة الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي

والدول الشركاء والمؤسسات دفع مساهماتها في ميزانية القضية إلي

مفوضية الإتحاد الأفريقي مباشرة.

6. يطلب من المفوضية إعداد تقرير عن وضع تنفيذ هذا المقرر

ليعرض علي المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات الإتحاد

الأفريقي.

2- يعرض هذا التقرير وضع تنفيذ مقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

المذكور أعلاه.

ثانياً - الإجراءات المتخذة لتنفيذ مقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:

3- طلب مقرر المؤتمر، من بين أمور أخرى، أن يقوم الإتحاد الأفريقي بإعداد

الميزانية النهائية الخاصة بقضية حسين هبري واعتمادها وذلك بالتعاون مع

حكومة جمهورية السنغال والإتحاد الأوروبي. وطلب من المفوضية أيضا

إعداد تقرير عن وضع تنفيذ هذا المقرر ليعرض على الدورة العادية الثالثة

عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المزمع عقده في شهر يوليو 2009.

4- ولتنفيذ المقرر المذكور أعلاه، اتخذت المفوضية الإجراءات التالية:

(أ) إعداد واعتماد الميزانية التقديرية لمحاكمة حسين هبري:

5- قام ممثل رئيس المفوضية لقضية حسين هبري، السيد روبرت دوسو، وزير الخارجية السابق والرئيس الحالي لمحكمة بنين الدستورية بمهمة إلى السنغال من 12 إلى 16 مارس 2009 رافقه خلالها موظف من المفوضية بغرض تقييم الإجراءات التي اتخذتها حكومة السنغال وتحديد الطرق والمجالات التي يمكن للمفوضية من خلالها مساعدته حكومة السنغال بهدف تسريع عملية تنفيذ مقرر المؤتمر.

6- خلال البعثة، قابل الممثل الخاص رئيس جمهورية السنغال ومسؤولين سنغاليين آخرين رفيعي المستوى مكلفين بقضية حسين هبري وكذلك ممثلين للشركاء الإنمائيين بما في ذلك الإتحاد الأوروبي. وقد أبرز تقرير البعثة، وبشكل خاص، الالتزام الذي أبداه كافة المعنيين ورئيس جمهورية السنغال شخصياً وحكومته وكذلك المؤشرات الإيجابية التي أبداه الشركاء، أننا نسير على الطريق الصحيح من حيث ضمان التزام السنغال بتحدي محاكمة حسين هبري.

7- وفي نهاية البعثة، قدم الممثل الخاص توصيات ملائمة أكدت عليها المفوضية. واستناداً إلى هذه التوصيات، قام وفد من المفوضية برئاسة الممثل الخاص لقضية حسين هبري رافقه من المفوضية مسؤولون آخرون معنيون بمهمة ثانية في داكار من 4 إلى 12 يونيو 2009.

8- وخلال البعثة الثانية، بحث ممثلو حكومة السنغال ومفوضية الإتحاد الأفريقي ميزانية المحاكمة بحثاً دقيقاً واتفقوا، من جملة أمور أخرى، على المبادئ التالية:

- 1) تشمل ميزانية المحاكمة المقدرة ميزانية التحقيق في القضية وسيرها.
- 2) تم تخفيض مدة المحاكمة من خمسة (5) أعوام إلى ثلاثة (3) أعوام.
- 3) تم تخفيض عدد الشهود من خمسة مائة (500) شاهد إلى ثلاثة مائة (300) شاهد.
- 4) تخفيض تكلفة تجديد المبنى الذي سيستضيف المحاكمة.
- 5) تخفيض عدد بعثات المحققين في تشاد.
- 6) تخفيض عدد السيارات الجديدة المقرر اقتنائها لأغراض المحاكمة.
- 7) لا ينبغي أن تشمل ميزانية المحاكمة المهام التي يجب أن تشكل مساهمة حكومة السنغال في تمويل المحاكمة.
- 9- على أساس المبادئ السابقة وتنفيذا لمقرر المؤتمر، أعدت المفوضية واستكملت مشروع محاكمة حسين هبري، بالتعاون مع ممثلي حكومة السنغال.
- 10- طبقا لهذه العملية، تم تحديد المبلغ الإجمالي لمشروع الميزانية المقدرة بما قيمته 7 635 972 600 فرنك CFA أي ما يعادل 16 273 933 دولارا أمريكيا. وتم تقديم المشروع النهائي للميزانية رسميا إلى السلطات السنغالية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.
- ب- الإجراءات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بالدول الأعضاء:
- 11- في تنفيذ مقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وطلب من كافة الدول الأعضاء تقديم المساهمات الطوعية في ميزانية المحاكمة تمشيا مع مقرر المؤتمر، الفقرة (5) عن طريق المذكرة الشفهية رقم BC/OLC/90.1/13.62.09، بتاريخ 26 مارس 2009. ولكن للأسف وحتى وقت إعداد هذا التقرير لم تستلم المفوضية من الدول الأعضاء أية ردة فعل إيجابية.
- ج- الإجراءات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي:
- 12- نوقش الموضوع ضمن مواضيع أخرى خلال الاجتماع الثاني عشر الوزاري الثلاثي للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في

لكسمبورغ في يوم 28 أبريل 2009، أحاط الوزراء خلاله علما بالمقرر الذي اعتمده مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في فبراير 2009 بشأن محاكمة الرئيس التشادي السابق حسين هبري. وفي ذات الخصوص، شدد الاجتماع الوزاري الثلاثي على ضرورة قيام السلطات السنغالية والاتحاد الأفريقي بإعداد الميزانية النهائية للمحاكمة بأسرع وقت ممكن بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثا- طريق المضي قدما:

- 13- فور اعتماد الميزانية التقديرية للمحاكمة، من المتوقع عقد مائدة مستديرة للمانحين في الفصل الأخير من 2009 في داكار، السنغال. وسيكون الهدف من عقد المائدة المستديرة هو تعبئة الموارد لتمويل محاكمة حسين هبري. وقد وافق رئيس جمهورية السنغال، فخامة السيد عبد الله واد على المقترح خلال اجتماعه مع الممثل الخاص في مارس 2009.
- 14- زيادة على ذلك، سوف تنظم رحلة تشمل ممثلين من مفوضية الإتحاد الأفريقي وحكومة السنغال إلى تشاد بهدف دراسة طرق ومجالات التعاون القضائي بين السنغال وتشاد ضمن إطار عمل تنظيم محاكمة حسين هبري.

رابعا- الخلاصة/التوصيات:

- 15- تعتبر محاكمة حسين هبري تحديا يجب علي الإتحاد الأفريقي والدول الأعضاء مواجهته في إطار مبدأ نبذ الإفلات من العقاب الوارد في المادة 4 (س) من القانون التأسيسي للإتحاد. وفي هذا الصدد، يجب علي الدول الأعضاء والشركاء والمؤسسات دعم حكومة السنغال ضمن إطار عمل تنظيم المحاكمة المذكورة.
- 16- تعتقد المفوضية عند إكمال تعبئة الموارد المالية الضرورية أنه يمكن للمحاكمة أن تبدأ حيث أن حكومة السنغال قد قامت باتخاذ الإجراءات

التشريعية والقانونية وغيرها لتنفيذ الصلاحيات الممنوحة لها من الاتحاد الأفريقي.

17- تقدم المفوضية التوصيات التالية إلى المؤتمر:

1. يأخذان علماً بالتقرير المرحلي للمفوضية بشأن تنفيذ مقرر المؤتمر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.240(XII) الصادر عن المؤتمر في فبراير 2009 في أديس أبابا، إثيوبيا حول قضية حسين هبري. إن المجلس:
2. يحيط علماً أيضاً بالميزانية التقديرية النهائية للمحاكمة.
3. يُعبر عن أسفه أنه علي الرغم من المقرر السابق للقمّة الذي ناشد كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقديم مساهمات طوعية في ميزانية قضية حسين هبري، لم ترد من الدول الأعضاء أي ردود فعل إيجابية.
4. يُكرّر نداءه لكافة الدول الأعضاء للمساهمة في ميزانية المحاكمة وتقديم العون الضروري للحكومة السنغالية بغرض تنفيذ الصلاحيات من الاتحاد الإفريقي فيما يخص محاكمة حسين هبري.
5. يطلب من الحكومة السنغالية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص النظر في إمكانية تنظيم مؤتمر للمانحين في أسرع وقت ممكن.
6. يدعو كافة الدول والشركاء والمؤسسات إلى دعم هذه العملية. وسوف يتم عقد مائدة مستديرة للمانحين في دكار، السنغال في الربع الأخير من عام 2009.
7. يطلب من المفوضية مراقبة تنفيذ هذا المقرر على نحو وثيق ورفع تقرير بهذا الشأن الدورة العادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في شهر فبراير 2010.

2009-07-01

Progress report on the implementation of assembly decision 240 (xii) on the Hissene Habre case.

Africa union

Africa union

<http://archives.au.int/handle/123456789/5437>

Downloaded from African Union Common Repository